حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع بمركز المعلومات

٢٠١٤/٥٥

صريح النص
في
الكلمات المختلف فيها عن حفص

تأليف

الشيخ علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية

رحمه الله تعالى ونفع به المسلمين آمين

يليه

أحسن القصص
في تقريب صريح النص

تحقيق خادم أهل القرآن

إيهاب أحمد فكري

صريح النص

في

الكلمات المختلف فيها عن حفص

تأليف

الشيخ علي محمد الضباع شيخ عموم المقارئ المصرية

رحمه الله تعالى ونفع به المسلمين آمين

المقدمة

بسم اللَّه، والحمد للَّه والصلاة والسلام على رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد . .

فكتاب «صريح النص» للإمام الضباع كنت قد قمت بتحقيقه منذ فترة، ثم قربته في كتاب «أحسن القص»، ولم أخرج فيه عن منهج الإمام الضباع الذي تابع فيه منهج الإمامين الأزميري والمتولي، وما يتضمنه هذا المنهج من أمرين فيهما نظر واضح:

١ - استجازة عزو الأحرف إلى بعض الكتب بغلبة الظن، لأن هذه الكتب لم تكن موجودة لدى هؤلاء الأئمة بل بعضها لا يزال البحث جار عنها، وما يترتب على ذلك من منع أوجه للقراء والرواة يفيد ظاهر الطيبة جوازها.

٢ - ترك اختيارات الإمام ابن الجزري أحيانا مع أننا نقرأ كتبه من طريقه، والتحقيق ألا نقرأ إلا بما ارتضاه واختاره، فإن خالفناه في شيء ننسب هذه المخالفة لمن خالفه لا له.

فما أثبته في هذا الكتاب يقرب ما في كتاب صريح النص للعلامة الضباع موافقًا لما قد حققه ونقله مع العلم أنه قد زاد على طرق حفص المسندة في كتاب النشر تفصيلا ما يلي:

طريق الفيل من روضة أبي علي المالكي ومن جامع الخياط ومن روضة المعدل.

طريق زرعان من روضة المالكي من طريق الحمامي، ومن روضة المعدل.

فعلى هذا فقد زاد العلامة الضباع خمسة طرق على الطرق المثبتة للإمام حفص في النشر، وهي طرق كلها تأتي على وجه قصر المد المنفصل بدون غنة اللام والراء، وقد تابع العلامةُ الضباعُ الإمام الأزميريَ في زيادة هذه الطرق فانظر: «بدائع البرهان» مخطوط (٥٨)، وهذا موافقة منه لما أصله الأزميري من جواز زيادة طرق على طرق النشر.

والأظهر - واللّه أعلم - أنه ينبغي التقيد بالطرق الثنتين والخمسين الواردة في النشر، وعدم زيادة هذه الطرق الخمسة لسببين:

١- أن من رضي بما أصله الأزميري من جواز زيادة طرق على النشر سيفتح الباب لزيادة غير محدودة لكل القراء عن طرق النشر.

٢- أن القراءة بالطيبة مسندة من طريق الإمام ابن الجزري، وهو لم يقرئ تلامذته بهذه الطرق التي زادها الأزميري، فزيادتها من طريق ابن الجزري خلاف التحقيق.

وعليه فإذا التزمنا بما في النشر فقط فعند الرجوع إلى الجداول الذي أوردتها فإن الوجه الأول سيأتي من الكتب التالية:

المصباح، والمستنير، وكفاية أبي العز، وغاية أبي العلاء، ومبهج السبط، والتذكار، وجامع الخياط (من طريق زرعان فقط باستبعاد طريق الفيل).

فهي سبعة كتب فقط باستبعاد الروضتين، وسينتج عن هذا تغير في ما يجوز على الوجه الأول وقد ضمنته في جدولين.

وكذلك زاد الإمام الضباع السكت العام من كتاب التذكار وقد نفى ابن الجزري في النشر (١/ ٤٢٤) ورود هذا السكت من كتاب التذكار (وهو كتاب لم يكن عند الأزميري ولا المتولي ولا الضباع وجاري البحث عنه)، فلا يؤخذ السكت العام من النشر لحفص إلا من روضة المالكي على ما أقرأ به ابن الجزري.

ولابد من أن أنبه على أن العزو إلى الكتب بإعمال الظن يؤدي غالبا إلى وقوع أخطاء في ذلك كما اطلعت على ذلك بالممارسة، وكما سيتبين من التعقيب على العلامة الضباع.

أسأل اللّه سبحانه وتعالى أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يديم تعلم وتعليم هذا العلم النافع (علم القراءات) رحمةً وهدىً للمسلمين.

خادم أهل القرآن الكريم

إيهاب بن أحمد فكري حيدر بن موسى

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الحمد للّه على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله (وبعد) فيقول راجي عفو الغني الكريم علي بن محمد الضباع بن حسن بن إبراهيم: لما كان أولى ما تصرف إليه الهمم والأفكار كلام اللّه سبحانه وتعالى العزيز الغفار، عنَّ لي أن أكتب ملخصًا يبين ما صح عن حفص في الكلمات المختلف فيها عنه من طرق طيبة النشر؛ لأن روايته هي المعتادة بين الناس في هذا العصر. وقد كثر منهم فيها التلفيق(١) والالتباس؛ لجهلهم بمآخذ تلك الطرق ومذاهب ذويها وعدم اعتمادهم عند الأخذ على متين الأساس، فاستخرت اللّه تعالى وطرقت أبواب النشر وما كتبه عليه الأئمة الثقات، ولخصت منها ما هو في المقصد الآتي آت.

وسميته «صريح النص في الكلمات المختلف فيها عن حفص» ورتبته على مقدمة ومقصد وخاتمة، فقلت متوكلًا على اللّه ومستعينًا به تعالى، وراجيًا منه النفع في الآخرة والأولى، وهو حسبي ونعم الوكيل:

---

(١) قال العلامة مؤلفه في الهامش: هو خلط الطرق بعضها ببعض وذلك غير جائز، قال النويري في شرح الدرة: والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام أو مكروه أو معيب، وقال القسطلاني في لطائفه: يجب على القارىء الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض والأوقع فيها لا يجوز وقراءة ما لم ينزل ا هـ.
قال محقق الكتاب: سيأتي تفصيل لهذا في التعقيب الآتي آخر الكتاب.

المقدمة
(في بيان الطرق ومآخذها)

قد اختار المحقق ابن الجزري رواية حفص من طريقي عبيد وعمرو عنه، واختار طريق عبيد من طريقي الهاشمي وأبي طاهر عن الأشناني عنه، واختار طريق عمرو من طريقي الفيل وزرعان عنه، ثم اختار طريق الهاشمي من التذكرة، والتيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات، وجامع ابن فارس، والمستنير، وغاية أبي العلاء، والمبهج، ومن طريقي الملنجي والخبازى من الكامل، واختار طريق أبي طاهر من روضة المالكي، وجامع ابن فارس، والمصباح، وكفاية أبي العز وإرشاده، والتذكار، وكفاية الست، ومن طريقي الفارسي والخياط من التجريد، ومن طريق الرازي من الكامل، واختار طريق الفيل من طريق ابن خليع[١] من المصباح، والمبهج، ومن طريق الطبري من الوجيز، والكامل، والمستنير، ومن طريق الحمامي من المستنير، والكامل، والمصباح، والتذكار، وكفاية أبي العز، وجامع ابن فارس[٢]، وغاية أبي العلاء، وكذا من روضة المالكي، وروضة المعدل على ما حرره الأزميري زيادة على ما في النشر، واختار طريق ذرعان[٣] من غاية

(١) الصواب: ابن الخليل، وانظر النشر (١/ ١٥٤) وغاية النهاية (١/ ٥٦٦) (٢/ ٦٢).
(٢) هذا الطريق عن الفيل زاده الأزميري على طرق النشر.
(٣) الصواب: زرعان، و كذا فيما يأتي، وانظر النشر (١/ ١٥٩) وغاية النهاية (١/ ٢٩٤).

أبي العلاء والمصباح، وكفاية أبي العز، والتذكار، والمستنير، ومن طريق الحمامي والمصاحفي من جامع ابن فارس، ومن قراءة الداني على أبي الفتح فارس عن عبد الباقي عن القلانسي عنه، ومن طريق الفارسي من التجريد، ومن طريق السوسنجردي من روضة المالكي، ومن طريق الحمامي منها، ومن روضة المعدل على ما حرره الأزميري زيادة على ما في النشر أيضًا[١].

(المقصد في بيان كلمات الخلاف ومذاهب أهل الأداء فيها)

وقسمته إلى ثمانية عشر مبحثًا على عدد اسمه تعالى حي، رجاء أن يحيي اللَّه ميت هذه الطرق التي كادت أن تفقد بموت عارفيها فقلت:

* * *

(١) قال محقق الكتاب: زاد الإمام الأزميري خمسة طرق لحفص، لم يسندها ابن الجزري لحفص في النشر.

المبحث الأول
في التكبير

الأكثرون على ذكره في آخر الكتب، وذكره بعضهم هنا وهو الأنسب لاشتراكه مع البسملة في الابتداء في وجه، ثم هو سنة مطلقًا ويسن بالجهر في ختم القرآن وورد في الصلاة أيضًا ا هـ درة.

والجمهور من أهل الأداء على تركه وذهب جماعة إلى الأخذ به، ولهم فيه ثلاثة مذاهب: (الأول) التكبير أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وما بعدها إلى أول الناس، وذكره أبو العلاء في غايته[1]. (الثاني) التكبير آخر الضحى وما بعدها إلى آخر الناس، وذكره الهذلي في كامله وأبو الكرم الشهرزوري في مصباحه. (الثالث) التكبير أول كل سورة سوى براءة، وذكره الهذلي في الكامل، وأبو العلاء في الغاية، وأما براءة فلا تكبير فيها إذ التكبير حيث أتى لابد من اقترانه بالبسملة، ومعلوم أنها غير مطلوبة في أولها، ومحل التكبير قبل البسملة ولفظه اللّه أكبر، ولا تهليل ولا تحميد معه عند حفص أصلًا إلا عند سور الختم إذا قصد تعظيمه على رأي بعض المتأخرين، (وعدد أوجهه) يختلف باختلاف المواضع، (ففي أول سورة الفاتحة) وما بعدها إلى أول سورة الضحى ثمانية أوجه: (الأول) الوقف على التعوذ وعلى

(١) قال محقق الكتاب: ليس في نسخة الغاية إلا تكبير الختم عن ابن كثير.

التكبير وعلى البسملة. (الثاني) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الثالث) الوقف على التعوذ ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها. (الرابع) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الخامس) وصل التعوذ بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة. (السادس) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (السابع) وصل التعوذ بالتكبير مع وصله بالبسملة مع الوقف عليها. (الثامن) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (ويأتي) بين كل سورتين من ذلك سوى بين الأنفال وبراءة خمسة أوجه: (الأول) الوقف على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة. (الثاني) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الثالث) الوقف على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها. (الرابع) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الخامس) وصل آخر السورة بالتكبير بالبسملة بأول السورة. (ويأتي) بين آخر الضحى وألم نشرح سبعة أوجه: (الأول) الوقف على آخر السورة وعلى التكبير وعلى البسملة. (الثاني) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الثالث) الوقف على آخر السورة ووصل التكبير بالبسملة مع الوقف عليها. (الرابع) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (الخامس) وصل آخر السورة بالتكبير مع الوقف عليه وعلى البسملة. (السادس) كذلك لكن مع وصل البسملة بأول السورة. (السابع) وصل الجميع، (وحكم) بين كل سورتين بعد ذلك إلى بين الناس

والفاتحة كذلك، (وحكم) أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وما بعدها إلى أول الناس كحكم الأوائل المتقدم في الحالة الأولى، (ويأتي) على قطع القراءة عند آخر الضحى وما بعدها إلى آخر الناس وجهان: (أولهما) الوقف على آخر السورة وعلى التكبير، (ثانيهما) وصل آخر السورة بالتكبير مع الوقف عليه.

ومعلوم أن أوجه الابتداء بالتعوذ والبسملة بلا تكبير أربعة: (أولها) الوقف على التعوذ وعلى البسملة (ثانيها) الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول السورة (ثالثها) وصل التعوذ بالبسملة مع الوقف عليها. (رابعها) وصل التعوذ بالبسملة مع وصلها بأول السورة، فإذا ضممت هذه الأربعة إلى ثمانية الحالة الأولى كانت أوجه الابتداء بأوائل سوى براءة اثني عشر، وكيفية ترتيبها في القراءة أن تبتدىء بالأول من أربعة عدم التكبير وتثني بالثاني منها، ثم تعطف الأول فالثاني فالثالث فالرابع من ثمانية التكبير، ثم تعطف الثالث فالرابع من الأربعة ثم تكمل ببقية الثمانية.

ومعلوم أن أوجه بين السورتين بلا تكبير ثلاثة: (الأول) الوقف على آخر السورة وعلى البسملة. (الثاني) الوقف على آخر السورة ووصل البسملة بأول الآتية. (الثالث) وصل آخر السورة بالبسملة مع وصلها بأول السورة الآتية. (وإذا) ضممت هذه الثلاثة إلى خمسة الحالة الثانية كانت ثمانية، ومحل الأول والثاني من هذه الثلاثة في القراءة قبل الأول من تلك الخمسة، ومحل الثالث قبل الخامس.

(وإذا) ضممتها إلى سبعة الحالة الثالثة كانت عشرة ولا يخفى ترتيبها على من تأمل.

ولا يجوز وصل آخر السورة بالبسملة مع الوقف عليها عند عدم التكبير، ولا وصله بالتكبير بالبسملة موقوفًا عليها؛ لأن البسملة لم تكن لآخر سورة عند أحد كما هو معلوم (وأما) بين الأنفال وبراءة ففيه لكل القراء الوقف والسكت والوصل، (ثم إنك) إذا وصلت أواخر السور بالتكبير كسرت ما كان آخرهن ساكنًا أو منونًا نحو: عليمٌ اللَّه أكبر، وتكبيرًا اللَّه أكبر، و مسدٍ اللَّه أكبر، و فحدث اللَّه أكبر، وإن كان محركًا تركته على حاله وحذفت همزة الوصل نحو: ولا الضالين اللَّه أكبر، وعنده علم الكتاب اللَّه أكبر، و الأبتر اللَّه أكبر، وإذا كان آخر السورة حرف مد وجب حذفه نحو: يرضى اللَّه أكبر، وإن كان هاء ضمير امتنعت صلتها نحو: لمن خشي ربه اللَّه أكبر، وإن كان ميم جمع ضمت نحو: ثم لا يكونوا أمثالكم اللَّه أكبر، وإن كان مكسورًا نحو: وعنده علم الكتاب اللَّه أكبر، ولخبيرٌ اللَّه أكبر، تعين ترقيق لام الجلالة، واللَّه أعلم.

* * *

المبحث الثاني
في المد المنفصل والمد المتصل

(أما المد المنفصل) ففيه أربعة أوجه:

القصر المحض[١] للحمامي عن الولي عن الفيل من المستنير، والمصباح، وكفاية أبي العز، والروضتين، وجامع ابن فارس، ومن الكامل، وغاية أبي العلاء على ما حرره الأزميري والمتولي رحمهما الله تعالى مستدلين عليه بما في الكامل من مد التعظيم، والغاية من الإدغام الكبير، وإنهما لا يكونان إلا مع القصر المحض، ولزرعان من الروضتين، والجامع (وفويق القصر) للفيل من التذكار، والمبهج،

(١) قال المؤلف: القصر المحض قدره ألف واحدة، وفويق القصر قدره ألف ونصف، والتوسط قدره ألفان، وفويق التوسط قدره ألفان ونصف، والإشباع قدره ثلاث ألفات. وهذه الألفات قدر كل ألف منها حركتان طبيعيتان. وكان مشايخنا يقدرون ذلك تقريبًا بحركات الأصابع؛ أي: قبضًا أو بسطًا وذلك يكون بحالة متوسطة ليست بسرعة ولا بتأن، فقدر القصر المحض حركتان وفويقه ثلاث، والتوسط أربع وفويقه خمس، والإشباع ست اهـ

قال محقق الكتاب: القصر المحض من طرق النشر التي أسندها ابن الجزري لحفص لا تأتي إلا من طريق الحمامي عن الولي عن الفيل، وأما من الطرق التي زادها الأزميري فمن طريق الحمامي عن الولي عن الفيل أو الحمامي عن القلانسي عن زرعان.

وعلى هذا فلا يأتي القصر المحض من النشر وما زاده الأزميري إلا من طريق الحمامي.

أما برد فويق القصر إلى القصر فيأتي من طريق ابن الخليل عن الفيل من المبهج.

وللحمامي عن الولي عنه من الكامل، والغاية، وما ذكره بعضهم من عدم وجوده في الكامل مردود بما تقدم للأزميري والمتولي من إثباتهما رتبة القصر المحض منه؛ لأنهما لم يثبتاها إلا بعد ظهوره، وحينئذٍ فإن عملنا بظاهر النشر أخذنا به، وإن عدنا إلى الصواب أخذنا بتلك المرتبة (والتوسط) من التجريد، وكفاية الست، وإرشاد أبي العز، ولغير الحمامي عن الفيل من المستنير، والمصباح، وغاية أبي العلاء، والتذكار، وروضة المالكي، ولغيره عن عمرو من جامع ابن فارس، وللهاشمي من الشاطبية على المختار، وللطبري عن الولي عن الفيل من الكامل، ولعبيد من المبهج (وفويق التوسط) من التذكرة، والتيسير، والشاطبية، وتلخيص العبارات، والوجيز، وقراءة الداني على أبي الفتح، ولغير الفيل من كفاية أبي العز، ولعبيد من الكامل، (وأما المد المتصل) ففيه ثلاثة أوجه:

(التوسط) من الشاطبية على المختار، ومن المصباح، والتجريد، وكفاية الست.

(وفويق التوسط) من التذكرة، والتيسير، والشاطبية[١]، وتلخيص العبارات، والوجيز، وقراءة الداني على أبي الفتح.

(والإشباع) من بقية الكتب، (وإذا جاء معه مدّ منفصل) فلا يخلو إما

(١) قال محقق الكتاب: على ترك اختيار الشاطبي لحفص، واختيار الشاطبي التوسط فقط لحفص على ما نقله عنه تلميذه السخاوي، وهو ما أشار إليه العلامة الضباع بقوله: على المختار.

أن يتقدم عليه وإما أن يتأخر عنه؛ فإن تقدم عليه كما في قوله تعالى: يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي.. الآية فإنه يأتي على قصر المنفصل: ١- التوسط. ٢-والإشباع في المتصل، ويأتي على فويق القصر في المنفصل ٣- الإشباع فقط في المتصل، ويأتي على توسط المنفصل ٤-التوسط ٥-والإشباع في المتصل، ويأتي على فويق التوسط في المنفصل ٦-فويق التوسط ٧-والإشباع في المتصل ففيهما سبعة أوجه وإن تأخر عنه كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ ...الآية فإنه يأتي على توسط المتصل القصر والتوسط في المنفصل، ويأتي على فويق التوسط في المتصل مثله فقط في المنفصل، ويأتي على إشباع المتصل القصر وفويقه والتوسط وفويقه في المتصل[1] فهي سبعة أوجه أيضًا (وما ذكره بعضهم) عن الشيخ سيف الدين البصير من قصر المنفصل مع فويق التوسط في المتصل لم أظفر على مسوِّغ له فليعلم (وأما كلمة لا) النافية في قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ حيث أتي، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠﴾ بطه والأنبياء، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ بالأنبياء أيضًا، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ بالقتال، فكلهم على تسويتها بالمنفصل إلا الهذلي[2] فإنه أجاز فيها المد للتعظيم بقدر ألفين عند قصر المنفصل كما حرره الأزميري والمتولي

(١) قال محقق الكتاب: صوابه في المنفصل.

(٢) قال محقق الكتاب: ليس في الكامل مد التعظيم لحفص، وانظر مخطوط الكامل (لوح ١٣٧).

وغيرهما، ولابد معه من إشباع المتصل؛ لأنه مذهبه كما مر آنفًا ولابد معه أيضًا من إبقاء غنه النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء؛ لأنه مذهبه كما سيأتي.

* ففي قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ﴾ ثمانية أوجه: (الأول والثاني) قصر «ما» مع عدم الغنة وقصر «لا» مع الغنة، وتوسطها (والثالث إلى الثامن) فويق قصرهما، وتوسطهما، وفويق توسطهما، ومع كل من الثلاثة ترك الغنة وإبقاؤها، فإذا وصلت إلى قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۚ﴾، فترتقي الأوجه إلى اثني عشر، ثلاثة على قصر «ما» وهي عدم الغنة مع قصر «لا» وتوسط المتصل وإشباعه والغنة مع توسط «لا» وإشباع المتصل، ووجهان على فويق قصرها وهما عدم الغنة وإبقاؤها مع فويق قصر «لا» وإشباع المتصل، وثلاثة على توسطها وهي: عدم الغنة مع توسط «لا» وتوسط المتصل وإشباعه، والغنة مع توسط «لا» وإشباع المتصل.

وأربعة على فويق توسطها وهي: فويق توسط «لا» مع فويق توسط المتصل، وإشباعه على كل من ترك الغنة وإبقائها.

* وفي قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ﴾ ثمانية أوجه: أربعة على عدم الغنة وهي أربعة تسوية المنفصل من غير تفرقة بين «لا» وغيرها، وأربعة على إبقائها وهي

قصر المنفصل مع توسط «لا» للتعظيم، ثم تسويتهما ثلاثًا وأربعًا وخمسًا (تتمة) تقدم في المبحث الأول ما يفيد أن التكبير إما أن يكون عامًّا لأوائل السور - وبه قال الهذلي وأبو العلاء[1] في أحد وجهيهما- وإما أن يكون خاصًّا لأوائل سور الختم - وبه قال أبو العلاء في ثاني وجهيه - أو لأواخرها - وبه قال الهذلي في ثانيه، وأبو الكرم في مصباحه- ومذهب الهذلي في المدّين إشباع المتصل مع أربعة المنفصل وجواز المد للتعظيم عند قصره، ومذهب أبي العلاء إشباع المتصل مع القصر والتوسط وما بينهما في المنفصل، ومذهب أبي الكرم توسط المتصل[2] مع قصر المنفصل وتوسطه.

وإذ تقرر ذلك فوجه التكبير العام يختص بإشباع المتصل مع جميع أوجه المنفصل، ويجوز معه المد للتعظيم بشرطه، وتأتي معه الغنة وعدمها إلا أنها تتعين عليه عند فويق التوسط، ووجه التكبير لأوائل سور الختم يختص بإشباع المتصل ويجوز معه في المنفصل ما عدا فويق توسطه، ووجه التكبير لأواخرها يجوز عند إشباع المتصل مع الغنة وأربعة المنفصل، وعند توسطه مع توسط المنفصل وقصره من غير غنة معهما.

* ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ إلى قوله:

(١) قال محقق الكتاب: سبق التعليق على ذلك.

(٢) قال محقق الكتاب: الظاهر أن الذي في المصباح هو الإشباع، وانظر المصباح (١/ ٤٠٢).

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ عشرون وجهًا: ثمانية على القصر وهي عدم التكبير والتكبير وعلى كل منهما مد ميم (الم) وقصرها وعلى كل من الأربعة القصر في «لا» ومدها للتعظيم، وأربعة على كل من فويق القصر والتوسط وفويقه وهي عدم التكبير والتكبير وعلى كل منهما وجها «الم»، فإذا وصلت إلى قوله: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾، فترتقي الأوجه إلى ستة وثلاثين لمجيء الغنة على جميع ذلك سوى أربعة قصر المنفصل عند عدم مدِّ التعظيم، وهذا إذا لم ننظر إلى أل في «الإنجيل»، فإن نظرنا إليها كانت ثمانية وثلاثين لمجيء السكت عليها مع وجهي «الم» عند التوسط بلا تكبير ولا غنة لما سيأتي.

* وفي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. إلى قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]. أحد عشر وجهًا: ثلاثة على القصر وهي عدم التكبير مع توسط المتصل وإشباعه والتكبير مع إشباعه فقط، واثنان على فويق القصر وهما: عدم التكبير والتكبير مع إشباع المتصل عليهما، وثلاثة على توسط المنفصل وهي: عدم التكبير مع توسط المتصل وإشباعه والتكبير مع إشباعه فقط، وثلاثة على فويق توسطه وهي: عدم التكبير مع فويق التوسط والإشباع في المتصل والتكبير مع إشباعه فقط، والله أعلم.

* * *

المبحث الثالث
في الساكن قبل الهمز

المراد بالساكن هنا الحرف الصحيح الساكن والواو والياء الساكنان بعد فتح نحو: «قرآن» و«سوء» و«شيء» و«الآخرة» و«من آمن» و«خلوا إلى» و«ابني آدم» وقد ورد فيه ثلاثة أوجه: (الأول) عدم السكت عليه مطلقًا وهو مذهب الجمهور، (الثاني) السكت على أل وشيء والساكن المفصول فقط، وتسمى رتبة السكت الخاص للفارسي عن أبي طاهر من التجريد، (الثالث) السكت على ذلك وعلى الساكن الموصول أيضًا، وتسمى رتبة السكت العام لأبي طاهر من روضة المالكي، وذكره الأزميري أيضًا لغير الولي عن الفيل من التذكار نقلاً عن بستان ابن الجندي[1] واعتمده المحقق المتولي (تتميم) تقدم في المبحث الثاني أن مذهب صاحب التجريد من هذه الطرق توسط المدين، وأن مذهب أبي علي المالكي عن عبيد وابن شيطا عن غير الولي عن الفيل توسط المنفصل مع إشباع المتصل، فإذن لا يأتي السكت المذكور مع قصر المنفصل ولا مع فويق قصره ولا مع فويق توسطه،

(١) قال محقق الكتاب: نفى الإمام ابن الجزري السكت عن حفص من التذكار لابن شيطا، وانظر النشر (١/ ٤٢٤)، وكتاب التذكار جاري البحث عنه، ولم يكن التذكار عند الأزميري ولا المتولي ولا الضباع، وابن الجزري تلميذ ابن الجندي والظاهر أنه تعقبه في ذكره السكت لحفص من التذكار.

بل يختص بتوسطه فقط ويكون مع توسط المتصل خاصًا ومع طوله عامًا، ولا يأتي أيضًا مع التكبير، ولا مع إبقاء غنة النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء؛ لأن ذلك ليس من مذهبهم كما عرفت وكما ستعرف ففي قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآية. خمسة أوجه: (الأول) القصر مع عدم السكت. (الثاني) فويقه كذلك. (الثالث والرابع) التوسط مع عدم السكت ومعه. (الخامس) فويقه مع عدمه فقط. فإذا وصلت إلى: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ فترتقي الأوجه إلى أربعة عشر:

ثلاثة على القصر وهي: عدم السكت مع توسط المتصل وترك الغنة ومع إشباعه مع ترك الغنة وإبقائها، واثنان على فويقه وهما عدم السكت مع إشباع المتصل بلا غنة وبها، وخمسة على توسط المنفصل وهي عدم السكت مع توسط المتصل، وعدم الغنة، ومع إشباعه بلا غنة وبها، والسكت مع توسطه مع عدم الغنة ومع إشباعه كذلك، وأربعة على فويق توسطه وهي: عدم السكت مع فويق التوسط والإشباع في المتصل وكل منهما مع ترك الغنة وإبقائها.

* وفي قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. الآية. خمسة أوجه التوسط مع عدم السكت ومعه، وفويقه مع عدمه فقط، والإشباع مع الوجهين.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]. الآية خمسة أيضًا عدم السكت مع أربعة المنفصل، والسكت مع توسطه

لا غير؛ فإذا وصلت إلى ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]. فترتقي إلى تسعة لمجيء الغنة على أربعة عدم السكت المذكورة.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]. الآية. أربعة عشر وجهًا: اثنا عشر على عدم السكت، ثلاثة منها على قصر المنفصل وهي توسط المتصل مع ترك الغنة فقط، وإشباعه مع تركها وإبقائها، ووجهان على فويق القصر وهما: إشباع المتصل مع ترك الغنة وإبقائها، وثلاثة على توسط المنفصل كالثلاثة التي على قصره، وأربعة على فويق توسطه وهي مثله، والإشباع في المتصل وكل منهما مع ترك الغنة وإبقائها (والثالث عشر والرابع عشر) السكت مع توسط المنفصل وتوسط المتصل وإشباعه ولا غنة معهما.

* وفي قوله تعالى: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. إلى ﴿قَدِيرٌ﴾ تسعة أوجه: (الأول والثاني) قصر المنفصل مع توسط المتصل وإشباعه. (والثالث) فويق قصره مع الإشباع فقط في المتصل. ولا سكت مع هذه الثلاثة، (والرابع إلى السابع) توسط المنفصل مع توسط المتصل وعدم السكت والسكت ومع إشباعه معهما. (والثامن والتاسع) فويق توسط المنفصل مع مثله والإشباع في المتصل، ولا سكت معهما.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]. ثلاثة أوجه: عدم الغنة مع عدم السكت ومعه، والغنة مع عدمه فقط.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء]. إلى قوله: ﴿أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]. تسعة أوجه: ثمانية على عدم السكت وهي عدم التكبير والتكبير وعلى كلٍ منهما أربعة المنفصل، وواحد على السكت وهو عدم التكبير مع التوسط لا غير.

* وفي قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠]. إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

ثلاثة أوجه: عدم السكت مع عدم التكبير ومعه، والسكت مع عدمه فقط. والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع
في النون الساكنة والتنوين عند اللام والراء

ذهب الجمهور إلى إدغامهما فيهما من غير غنة، (وذهب) الهذلي وكذا الأهوازي[١] على ما وجده الأزميري في وجيزه إلى إدغامهما فيهما أيضًا لكن مع إبقاء الغنة واختار الإمام ابن الجزري في نشره اختصاص هذه الغنة، بما رسم مقطوعًا نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ﴾، دون الموصول وهو في: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ في هود، و﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُمْ﴾ في الكهف، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ في القيامة، و﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ في الأنفال، و﴿إِلَّا نَنفِرُواْ﴾ و﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ في التوبة، و﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾ في هود، و﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ﴾ في يوسف، وألا بفتح الهمزة إلا في عشرة مواضع رسمت فيها بالقطع وهي: ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾، و﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ في الأعراف، و﴿أَن لَّا مَلْجَأَ﴾ في التوبة، و﴿وَأَن لَّآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ في هود، و﴿أَن لَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ في قصة نوح بعده، و﴿أَن لَّا تُشْرِكْ بِي﴾ في الحج، و﴿أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ في يس، و﴿وَأَن لَّا تَعْلُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ في الدخان، و﴿أَن لَّا يُشْرِكْنَ﴾ في الامتحان، و﴿أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا﴾ في (ن)، واختلفت المصاحف في «أن لا إله إلا أنت» في

(١) الصواب الأهوازي بالزاي.

الأنبياء، وأطلق الحكم فيهما أكثر المتقدمين، وإلى إطلاقه جنح إمامنا المتولي ونصر القول به بما تنبغي مراجعته من روضه[١].

ثم إنها من حيث هي تأتي على توسط المنفصل وفويق توسطه وفويق توسط المتصل وإشباعه على ما في البدائع، وقرر المتولي مجيئها مع قصر المنفصل عند إشباع المتصل، ولا مانع منه مع فويقه عنده أيضًا إن عملنا بظاهر النشر على ما مر، ومر أيضًا أنها تأتي على كل من التكبير العام وعدمه.

* في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. خمسة أوجه: التوسط مع ترك الغنة فقط وفويقه والإشباع وعلى كل منهما ترك الغنة وإبقاؤها.

* وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٢٥]. ثمانية أوجه: ترك الغنة مع أربعة المنفصل وإبقاؤها كذلك.

* وفي قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]. الآية اثنا عشر وجهًا: قصر المنفصل مع توسط المتصل وترك الغنة ومع إشباعه مع ترك الغنة وإبقائها، وفويق قصر المنفصل وإشباع المتصل معهما، وتوسط المدَّين مع تركها، وتوسط المتصل[٢] مع إشباع المتصل وتركها وإبقائها، وفويق توسط المنفصل مع مثله

(١) أي: من كتاب الروض النضير.

(٢) الصواب: المنفصل.

والإشباع في المتصل وعلى كل منهما ترك الغنة وإبقاؤها.

* وفي قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. إلى قوله ﴿فِيهِ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. أربعة أوجه: عدم التكبير مع ترك الغنة وإبقائها والتكبير معهما، والله أعلم.

* * *

المبحث الخامس
في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ وقوله: ﴿وَزَادَكُمۡ فِي ٱلۡخَلۡقِ بَصۜۡطَةٗ﴾

فيهما ثلاثة مذاهب: (الصاد فيهما) للهاشمي من التذكرة، ولأبي طاهر والولي عن الفيل من المصباح، وللفيل من الكامل، وللطبري عن الولي عنه من المستنير، ولعمرو من جامع ابن فارس، ولعبيد من كفاية أبي العز، ولزرعان من التذكار وروضة المعدل وغاية أبي العلاء وقراءة الداني على أبي الفتح. (والسين في ويبسط مع الصاد في بصطة) من الوجيز. (والسين فيهما) للباقين. ويمتنع الأول على السكت الخاص، وعلى فويق قصر المنفصل مع عدم الغنة، وعلى قصره كذلك عند التكبير، وعلى فويق توسطه عند إشباع المتصل مع الغنة، ويختص الثاني بفويق توسط المدين مع الغنة، ويمتنع الثالث على القصر مع التوسط وعلى الغنة إلا مع فويق التوسط، ويجوز كل من الأول والثالث عند ترك السكت والغنة والتكبير مع قصر المنفصل وإشباع المتصل، ومع توسط المنفصل وفويق توسطه مع ما يجوز عليهما في المتصل، وعند السكت العام، وعند التكبير مع توسط المنفصل وترك الغنة.

* ففي قوله تعالى: ﴿فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗۚ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. ثمانية أوجه: القصر مع الصاد والسين وكذلك